وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

المسؤولية الجزائية عن القبض غير المشروع

مروان علي زيدان الحرباوي

رسالة ماجستير
في القانون العام/ القانون الجنائي

بإشراف:

الدكتور أسامة أحمد محمد النعيمي
أستاذ القانون الجنائي المساعد

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

المستخلص

إن حرية الإنسان في الحركة والتجوال تُعد واحدة من اهم صور الحريات والحقوق الشخصية الفردية، لذا فقد حرصت الدول على كفالة هذه الحرية وإحاطتها بسياج متين من الضمانات والقيود التي تكفل تمتع الإنسان بكامل حريته في الحركة والتجوال، وعدم جواز الاعتداء عليها أو تقييدها إلا في حالات استثنائية – وبشروط موضوعية وشكلية – وذلك وفقاً لأحكام القانون، كون أي اعتداء أو مساس بهذه الحرية يُعد انتهاكاً صارخاً لأبسط قواعد السلوك الإنساني وحرماناً لحق الإنسان في التمتع بحريته، وهو حق طبيعي لا يمكن أن يُقيد طالما أنه يُمارسه في نطاق الشرعية القانونية، ومن ثم فقد رتبت المسؤولية الجزائية عن جريمة القبض غير المشروع في حالة قيام شخص سواءً كان موظفاً أم شخصا عاديا بتقييد حرية أحد الأفراد دون الاستناد إلى مسوغ قانوني.

وتتأتى أهمية البحث في موضوع المسؤولية الجزائية عن القبض غير المشروع، كونه من الموضوعات التي لا غنى للأفراد وللقائمين على تطبيق القوانين عنها على حد سواء، لاسيما في ظل الواقع الحالي في العراق الذي يشهد تزايداً ملحوظاً في الاعتداء على حرية الأشخاص في الحركة والتنقل وتقييدها دون مسوغ قانوني، وذلك تزامناً مع انتشار ظاهرة الفساد الحكومي والإداري، وإهمال تطبيق النصوص القانونية التي تحكم تقييد حرية الأشخاص بشكل سليم، مما يستوجب بحثه وبيان مفهوم القبض غير المشروع، وما هي الحدود الفاصلة بينه وبين غيره من الإجراءات المشابهة له، وأركان المسؤولية الجزائية عن القبض غير المشروع، وأثارها.

وللإحاطة بموضوع الدراسة فقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، خصصنا الفصل الأول للتعريف بالمسؤولية الجزائية والقبض غير المشروع وقد انقسم إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول مفهوم المسؤولية الجزائية، وفي الثاني مفهوم القبض غير المشروع، بينما خصصنا الفصل الثاني لأركان المسؤولية الجزائية لجريمة القبض غير المشروع وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، الأول: الركن المفترض لجريمة القبض غير المشروع، والثاني: الركن المادي لجريمة القبض غير المشروع، أما الثالث الركن المادي لجريمة القبض غير المشروع، أما الفصل الثالث فخصصناه لآثار المسؤولية الجزائية عن القبض غير المشروع وقسمناه إلى مبحثين، الأول: الأثار الجزائية المترتبة عن جريمة القبض غير المشروع، والثاني: الأثار المدنية المترتبة عن جريمة القبض غير المشروع.

وقد خلصنا إلى جملة من الاستنتاجات منها أن القبض غير المشروع يمكن تعريفه بأنه: "حجز الشخص وحرمانه من حريته في الحركة والتجول مدة من الزمن دون مسوغ قانوني أيا كان مكانه، سواءً قام به موظف أو مكلف بخدمة عامة أم قام به شخص عادي، وسواءً تم الفعل باستخدام القوة والإكراه والطرق الاحتيالية أم دون ذلك"، وأن الاستيقاف كإجراء أمني لا يخول الجهات القائمة به سوى استيضاح أمر عابر السبيل، وهو مشروط بأن لا يتضمن مساساً بالحرية الشخصية للمستوقف أو اعتداء عليه وإلا اصبح قبضاً غير مشروع، يُعرض القائم بذلك للمسؤولية الجزائية.

كما انتهينا إلى بعض التوصيات ومنها أن على المشرع العراقي جمع النصوص الخاصة بجريمة القبض غير المشروع وجعلها ترد جميعا ضمن الجرائم الماسة بحرية الإنسان وحرمته، سواءً أكانت مرتكبها موظفا أو مكلفاً بخدمة عامة أم شخصاً عادياً، فضلاً عن قيامه بتحديد مدة عقوبة الحبس في المادة (٣٢٢) والمادة (٤٢١) وجعلها من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات لغرض حماية حقوق الأشخاص بالحرية والحركة سواءً ارتكبت الجريمة من قبل الموظف أو المكلف بخدمة عامة أو أي شخص آخر، وللحيلولة دون قيام الموظف أو المكلف بخدمة عامة باستغلال السلطة المناطة به من قبل المشرع واستخدامها دون مراعاة للضوابط القانونية للقبض.

Abstract

The basis of criminal responsibility is the person bearing the penalty determined by the relevant legal rules when he commits an act in violation of these rules, and since the criminal responsibility for the crime of illegal arrest is when a person, whether an employee or a non-official, attacks the human right to move and roam; This is because this right is preserved and protected by the legal texts regulating and regulating human rights and freedoms. Therefore, the Egyptian legislator and his Iraqi counterpart decided to impose criminal responsibility on the person who violates the human right to enjoy freedom of movement and roaming, by arresting him and restricting him without legal justification, and without having based on any right to restrict him to this person, so he decided his responsibility and imposed on him Restrictive and freedom-depriving penalties and financial penalties, and tightened them in the event that the crime is associated with certain circumstances that require tightening, all in order to protect people and their rights guaranteed by legal texts.

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
University of Mosul
College of Rights

Criminal Responsibility For Unlawful Detention

Marwan Ali Zeidan Al-Harbawi

Master Thesis

In
Public Law/ Criminal Law

Supervised by:

Dr. Usama Ahmed Mohammed Al -Nuaimi

Assistant Professor of Criminal Law

1443 A. H. **2022 A. D**